بيان

وفد دولـــة قطـــر

يُلقيـــه

السيد علي المنصوري

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـــول

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١١ نوفمبر ٢٠٢١

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيدة الرئيس،

يـود وفـد دولـة قطـر أن يُجـدد دعمـه لجهـود مكتـب اللجنـة السادسـة، وتعاونـه مـع الوفـود، ونضـم صـوتنا إلـى بيـان حركـة عـدم الانحيـاز، كمـا نعـرب عـن التقدير للأمين العام على تقريره القيّم.

السيدة الرئيس،

يُشيدُ وفد بلادي بجهود اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، وندعم كافة الجهود لتنشيط عملها، حيث نهضت اللجنة بدورٍ هام لتعزيز وتوضيح أحكام القانون الدولي والميثاق، ودعم عملية الإصلاح لمنظمتنا. كما يُسجل للجنة الخاصة تبني الجمعية العامة لإعلان مانيلا الذي يُعد أحد الإنجازات الرئيسية للجنة، ودورها الفاعل في إعداد دليل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وممارسات الدول الأعضاء.

لقد حدَّدَ الميثاق بشكل وافٍ مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وتحقيق التوازن بين ولايات تلك الأجهزة، ولا سيما الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للمنظمة، ومجلس الأمن بكونه الجهاز المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين. ويعيد وفد بلادي التأكيد على أهمية تعزيز دور الجمعية العامة، من خلال ممارستها كامل الصلاحيات الموكلة إليها ووقف أي تداخل أو تغول على ولايتها أو ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة الرئيس،

انطلاقاً من سياسية دولة قطر باحترام القانون الدولي، فإنها تولي أهمية خاصة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، لكونها تقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة ومن بين أهم مقاصده. وتستند دولة قطر في جهود الوساطة إلى الميثاق وثقة المجتمع الدولي بالدور الذي تنهض به الدبلوماسية القطرية، حيث نجحت بلادي أن تكون وسيطا مقبولاً في الأزمات الدولية والإقليمية، وتحقيق السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتفخر اليوم دولة قطر بسجلها المشرف للتخفيف من حدة التوترات وتسوية العديد من النزاعات الإقليمية والدولية.

وفي إطار جهود الوساطة المستندة إلى الميثاق، عملت دولة قطر كوسيط نزيه لدفع عملية السلام في أفغانستان، والتزمت دولة قطر بمواصلة العمل مع الشركاء

الدوليين، لتحقيق تطلعات الشعب الأفغاني، وكانت الدوحة منصة فاعلة لتسهيل عملية السلام والمصالحة بين الأطراف الأفغانية. وفي أعقاب التطورات الأخيرة، سارعت دولة قطر بالدعوة إلى وقف فوري وشامل ودائم لإطلاق النار، والعمل من أجل انتقال سلمي للسلطة من شأنه أن يمهد الطريق لتسوية سياسية شاملة، تشمل جميع الأطراف الأفغانية وتحقق الأمن والاستقرار، وحقوق الإنسان للجميع.

وتماشياً مع سياسة دولة قطر القائمة على التعاون مع المجتمع الدولي، وسياستها الخارجية الفعّالة والمتوازنة، فإننا نؤيد الاستمرار في ادراج مسألة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في جدول أعمال اللجنة. ونؤيد المناقشات المواضيعية السنوية حول التسوية السلمية للمنازعات وفق المادة (٣٣) من الميثاق، وبما يساهم في صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة الرئيس،

تُشكل الجزاءات محددة الهدف وفقاً للميثاق أداة هامة لصون السلم والأمن الدوليين، إلا أنه ينبغي عدم فرض الجزاءات إلا في حال وقوع تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان، وبعد استنفاذ الوسائل التي حددها الميثاق، وأن تكون لفترة زمنية محددة ويتم مراجعتها دورياً، ورفعها فور تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتخفيف الآثار الإنسانية الناجمة عنها.

السيدة الرئيس،

يُثني وفد بلادي على التقدم الذي أحرزته الأمانة العامة لتحديث مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن، وبالنظر لأهمية الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة وتمكينها لاستكمال هذا العمل المهم، قدمت دولة قطر الدعم لمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة خلال الأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١ بإجمالي ٣٠ ألف دولار، كما سبق وأن ومرجع ممارسات مجلس الأمن بمبلغ ٣٠ ألف دولار.

ختاماً السيدة الرئيس، فإن دولة قطر ستواصل مشاركتها في عمل اللجنة الخاصة، ودعم كافة الجهود التي تُساهم في تعزيز دور المنظمة لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها.

وشكراً،